قراءة في نتائج القمم السعودية والخليجية والعربية مع الصين

ملتقى أسبار

إحدى مبادرات مركز أسبار

لجنة الشؤون السياسية

والعمل الدبلوماسي

بسم الله الرحمن الرحيم

- رئيس الملتقى:

د. فهد العرابي الحارثي

- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى:

اللواء م. فاضل القرني

- الأمين العام:

د. وفاء طيبة

أ. مها عقيل - مساعد الأمين العام

د. هناء المسلط - مساعد الأمين العام

*** أعضاء لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي**

أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)

أ. مها العقيل (نائب الرئيس)

أ. جمال ملائكة

د. سعود الكاتب

د. سعيد الغامدي

د. صدقة فاضل

د. عادل القصادي

أ. عبدالرحمن الطريري

د. عبدالله العساف

التحرير:

- د. إبراهيم عبده
- أ. سليمان العقيلي

التصميم والاخراج :

- صفوان مسعد

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص التنفيذي.	3
مقدمة.	5
الشراكة السعودية الخليجية العربية مع الصين وتأثيرها على التحولات بالنظام الدولي.	7
مستقبل الحضور الصيني في النظام الأمني بالخليج.	10
انعكاسات القمم الثلاث الصينية (السعودية، الخليجية، العربية) على شراكات دول المنطقة مع الولايات المتحدة.	14
تأثير الصين على مجريات التحديات الأمنية والجيوسياسية بالمنطقة.	19
التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا وتأثيره على منطقة الخليج والشرق الأوسط.	24
المصادر والمراجع.	26

قراءة في نتائج القمم السعودية والخليجية والعربية مع الصين

الملخص التنفيذي:

حظيت زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، خلال الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2022م إلى المملكة العربية السعودية، بزخم كبير؛ وذلك بالنظر إلى أنها تمثل أكبر نشاط دبلوماسي على نطاق واسع بين الصين والعالم العربي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. حيث تضمنت الزيارة عقد ثلاث قمم (سعودية، وخليجية، وعربية) مع الصين.

وقد تناول المحور الأول لهذا التقرير الشراكة السعودية الخليجية العربية مع الصين وتأثيرها على التحولات بالنظام الدولي، انطلاقاً من أنه وفي ظل التغيرات غير المسبوقة التي يشهدها العالم، تواجه الصين والدول الخليجية والعربية ككل فرصاً وتحديات تاريخية متشابهة، ومن ثم فإنها تحتاج بشكل أكثر إلى تكريس الشراكة وتعميق التعاون الاستراتيجي فيما بينها. مع الوضع في الاعتبار أنه وبرغم حرص الصين على استغلال التحولات الجارية على مستوى النظام الدولي لتقديم نفسها كفاعل مؤثر بات يضطلع بدور متزايد في العلاقات الدولية، لكن هذا الدور لا يزال محكوماً بالتوازنات الدولية، وبالمرحلة الراهنة في مسار العلاقات الصينية-الأمريكية.

> لا تزال السياسة الصينية حريصة حتى الآن على تجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة خارج مناطق تركز مصالحها الحيوية.

وسلط المحور الثاني الضوء على مستقبل الحضور الصيني في النظام الأمني بالخليج، بالإشارة إلى أنه من المتوقع أن العلاقات الاقتصادية والسياسية الصينية الخليجية سوف يكون لها تأثير آخر على الجانب الأمني، كما أن الجانب الاقتصادي بدوره يبقى مؤثراً على نحو ملحوظ في الجانب الأمني، وتم التطرق إلى أنه وبالتوازي مع تصاعد السجال حول مستقبل الالتزامات الدفاعية والأمنية تجاه الإقليم، شرعت الصين في طرح مبادرات أمنية وسياسية محددة تجاه المنطقة اعتباراً من مارس 2021م.

في حين اهتم المحور الرابع بانعكاسات القمم الثلاث الصينية (السعودية، الخليجية، العربية) على شراكات دول المنطقة مع الولايات المتحدة. وقد أكد التقرير على أنه -ومن منظور تاريخي- لم تكن الموازنة بين الولايات المتّحدة والصين مسألة أساسية للدول العربية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي؛ بيد أنّ المنافسة المتصاعدة بين الولايات المتّحدة والصين وحضور الصين العالمي المتوسّع أرغم هذه الدول بشكل متزايد على اعتبارها مسألة مهمة.

وفي سياق ذي صلة، تناول المحور الخامس تأثير الصين على مجريات التحديات الأمنية والجيوسياسية بالمنطقة، وقد تم التركيز على الموقف الصيني من إيران، لا سيما بعدما شهدت العلاقات بين الجانبين تطورات متسارعة خلال السنوات الأخيرة، تُوجت بتوقيع الطرفين في مارس 2021 اتفاق التعاون الشامل لمدة 25 عاماً، كما تم الإشارة إلى الموقف الصيني من إسرائيل والقضية الفلسطينية، وكذلك موقف الصين المتعلق بما يسمى بفراغ السلطة في الشرق الأوسط الذي قامت بعض الدول بتضخيمه.

وأخيراً فقد اهتم التقرير بمسألة التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا وتأثيره على منطقة الخليج والشرق الأوسط

> وعلى الرغم من تزايد أهمية أفريقيا والشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين في السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن الصين لم تصرح علناً عن أنها تمتلك استراتيجية في أفريقيا والشرق الأوسط؛ وهو ما قد يُعزى لرغبتها في تجنّب الخلافات في المنطقة وتداعياتها لا سيما مع أمريكا.

•مقدمة.

اقترنت زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ"، (7 – 9 ديسمبر 2022م) إلى المملكة العربية السعودية، بزخم ملحوظ؛ وذلك بالنظر إلى أنها تمثل أكبر نشاط دبلوماسي على نطاق واسع بين الصين والعالم العربي منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. حيث تضمنت الزيارة عقد ثلاث قمم (سعودية، وخليجية، وعربية) مع الصين (1).

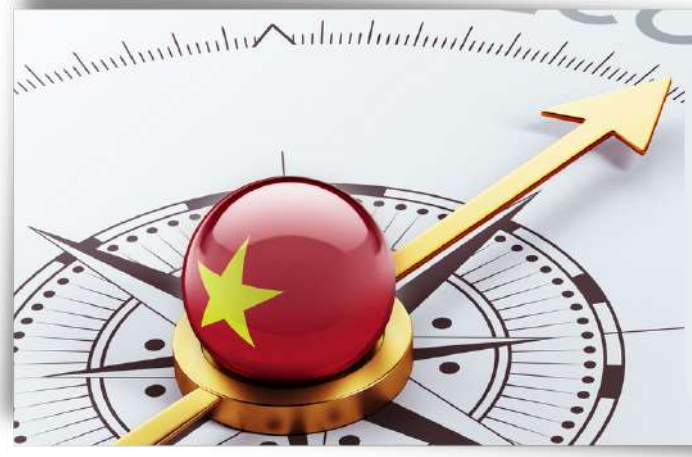

تمثل المصالح الاقتصادية فضلًا عن محاولة إعادة التوازن إلى سياساتها الداخلية والخارجية، الدافع الأساسي للصين في تنمية علاقاتها مع المحيط الخليجي والعربي بل والشرق أوسطي على النطاق الأوسع

لا سيما في ظل الاعتماد المتنامي على موارد الطاقة من المنطقة، وبالتزامن مع إطلاق مبادرة طريق الحرير الجديدة رسميًا والتي أعلنت عنها الصينفي سبتمبر 2013م، بجانب التصدي للولايات المتحدة الأمريكية وتغلل نفوذها بما قد يؤثر على المصالح الصينية في العالم (2).

كما أسست زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى المملكة العربية السعودية لعصر جديد من العلاقات مع العالم العربي عموماً والدول الخليجية على وجه الخصوص.

الصين تبقى أكبر شريك تجاري للسعودية ولمجلس التعاون الخليجي عموماً، كما أنها أكبر مستورد لمنتجاته (3).

ومع أن هذه الزيارة للرئيس الصيني ليست الأولى إلى المملكة العربية السعودية فقد سبق أن زار الرئيس الصيني المملكة، كما أن هذه العلاقات بين السعودية والصين ليست جديدة، بل قائمة منذ عقود كما تنمو على مر السنين

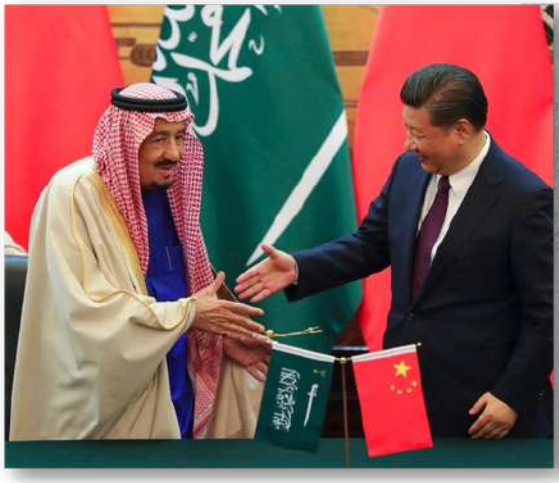

إلا أن هذه الزيارة الأخيرة حدثت في ظروف جعلتها زيارة استثنائية أو شبه استثنائية، لا سيما ما يتعلق بالأزمات الموجودة في العالم حالياً والتي أصبحت أكثر تهديداً من ذي قبل، وفي مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية، فضلًا عن المخاطر الأمنية في الخليج نفسه والتي تزايدت خصوصاً بعد انسحاب أو ما يشبه انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة

بجانب أن هذه الزيارة حدثت في ظل ما يشبه الأزمة في العلاقات السعودية الأمريكية وخصوصاً بعد الزيارة الأخيرة للرئيس "بايدن" والتي لم تحقق أي شيء من أهدافها التي جاء من أجلها.

وفي ظل هذه الظروف جميعاً جاءت زيارة الرئيس الصيني للسعودية لتكون ملفتة إلى حد كبير، بالنظر إلى أنها لم تكن زيارة للسعودية فقط؛ لكنها كانت للمنطقة وللعالم العربي كذلك.

وتضمنت مخرجات القمم الصينية (السعودية، الخليجية، العربية) العديد من النتائج التي تلخّص أبرزها في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، والاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جانب بعض الأطراف الإقليمية والدولية. فضلًا عن اعتبار قضية فلسطين قضية مركزية في الشرق الأوسط، وكذا أهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية لإيجاد حلول سياسية للأزمات والقضايا الإقليمية، والتأكيد على رفض تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها كأداة لممارسة الضغوط على الدول والتدخل في شؤونها الداخلية (4).

والمؤكد أن علاقات المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية إجمالًا مع الصين تشهد تحولات مهمة في مختلف المجالات، وعلى رأسها العلاقات السياسية والأمنية التي حظيت بأهمية متزايدة خلال العامين الأخيرين

لكن هذه التحولات تظل مرهونة بعدد من التطورات الجارية في هيكل النظام العالمي. وستعتمد الاستفادة من هذه التحولات على قدرة الصين ودول مجلس التعاون والدول العربية على قراءة دقيقة لهذه التحولات، وتعظيم المكاسب المشتركة لكافة الأطراف (5).

•الشراكة السعودية الخليجية العربية مع الصين وتأثيرها على التحولات بالنظام الدولي.

لقد دلفت الصين أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والإستراتيجي،فيما يتعلق بعلاقاتها الخارجية، ووضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى وإبراز حضورها على المسرح الاقليمي والدولي.

ويشهد العالم حالياً صعوداً للقوة السياسية والاقتصادية الجديدة للصين، التي تمتلك من المقومات ما يؤهلها لتكون قوة فاعلة في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في العالم وما يجعلها مؤهلة لتغيير موازين القوى في المستقبل. لقد حقق الاقتصاد الصيني نتائج مبهرة لاسيما في معدلات النمو الحقيقي والصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبدأ هذا الاقتصاد يخطو خطوات ثابتة نحو صدارة الاقتصاد العالمي.

كما أن للمتغير النفطي تأثيراً كبيراً في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج. ما يعني أن هناك علاقة طردية بينهما.

والمتوقع أن منطقة الخليج ستشهد اهتماماً متزايداً من قبل الصين التي أصبحت ثاني أكبر مستهلك لمصادر الطاقة. وأن امتلاك منطقة الخليج العربي لثلثي احتياطيات النفط المؤكدة جعل الصين تتبنى استراتيجيات تربط امنها القومي ومصالحها الاستراتيجية بهذه المنطقة الحيوية سعيا منها نحو تأمين دور قيادي في النظام العالمي الجديد.

وفي ظل التغيرات غير المسبوقة التي يشهدها العالم حالياً، تواجه الصين والدول الخليجية والعربية ككل فرصاً وتحديات تاريخية متشابهة، فهي تحتاج بشكل أكثر إلى تكريس الصداقة التاريخية وتعميق التعاون الاستراتيجي فيما بينها. ومنذ تسعينات القرن الماضي وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، تعمل الصين والدول الخليجية والعربية على دفع تعددية الأقطاب للقوى الدولية، وتعمل سوياً على الدفع بإقامة نظام جديد أكثر عدلًا وتوازناً، والتركيز على الدعوة إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المعترف بها في العلاقات الدولية، والتمسك بمبدأ مساواة السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحق جميع الدول في المشاركة المتساوية في الشؤون الدولية، ودعم حقوق كافة الشعوب لكسب الحرية والاستقلال والسيادة على جميع أراضيها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة (6).

ولم تشهد العلاقات الخارجية للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية بصفة عامة تطورات نوعية كما شهدت هذه العلاقات مع الصين. وجاءت هذه التحولات محصلة لتوافق كبير في مصالح الجانبين، كما جاءت محصلة لتحولات ضخمة على مستوى النظام العالمي، والتي كان لها انعكاساتها على إقليم الشرق الأوسط، وعلى مستوى توجهات السياسة الخارجية الصينية، والتي جاءت هي الأخرى امتداداً لتحولات صينية داخلية تعمقت خلال السنوات الأخيرة. بمعنى أدق، فإن هذه التحولات النوعية في العلاقات الخليجية/العربية-الصينية جاءت محصلة لحزمة من التحولات التي تزامنت وتداخلت مع بعضها بشكل مكثف خلال السنوات الأخيرة (7).

بالنسبة للعرب، فالصين صديق مطمئن، ثمة اعتقاد أنه قادر على أن يلعب دوراً بنَّاءً في الشرق الأوسط ويتجنب القيام بأي شيء يمس مصلحته الجيوسياسية، وهو يبدو أمراً متبادلًا بين الجانبين العربي والصيني (8).

كما يتعمق التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة يومًا بعد يوم؛ حيث تعمل الصين والدول العربية بنشاط على بناء شراكة استراتيجية صينية - عربية في مجال الطاقة وذات منفعة متبادلة وطويلة الأجل، وتعمل بشكل مشترك على بناء نمط تعاون صيني عربي في مجال الطاقة يتضمن سحب النفط والغاز، ومتابعة الطاقة النووية، وتسريع الطاقة النظيفة (9).

ويمكن تفهم ذلك بالنظر لحاجة الصين للطاقة، وغنى الدول العربية بها؛ فبحسب "التقرير الاقتصادي العربي 2021" الصادر عن صندوق النقد العربي، تشكل احتياطيات النفط في الدول العربية نحو 55.7٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة (10).

وبرغم حرص الصين على استغلال التحولات الجارية على مستوى النظام الدولي وإقليم الشرق الأوسط لتقديم نفسها كفاعل مؤثر بات يضطلع بدور متزايد في حماية الأمن العالمي، لكن هذا الدور لا يزال حتى الآن محكوماً بالتوازنات الدولية، وبالمرحلة الراهنة في مسار العلاقات الصينية-الأمريكية؛ إذ لا تزال السياسة الصينية حريصة حتى الآن على تجنب الصدام المباشر مع الولايات المتحدة خارج مناطق تركز مصالحها الحيوية، والتي تتمثل في المنطقة الممتدة من بحر الصين الشرقي إلى بحر الصين الجنوبي، مروراً بتايوان. كما لا تزال هذه السياسة محكومة أيضاً باعتبار آخر وهو تجنب تحمل أعباء حماية الأمن العالمي بشكل لا يتناسب مع القدرات الصينية (12).

•مستقبل الحضور الصيني في النظام الأمني بالخليج.

لا شك بأن العلاقات الصينية الخليجية سوف يكون لها تأثير آخر على الجانب الأمني، والجانب الاقتصادي لا شك هو عامل مؤثر بشكل ملفت على الجانب الأمني، وبقدر ما تساند المملكة العربية السعودية والدول الخليجية الصين في مواقفها العادلة، فإن الصين تساند المملكة ودول الخليج أيضاً في مواقفها العادلة. وقد أكدت نتائج القمم الصينية السعودية والخليجية والعربية على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، بجانب عدم وجود أسلحة نووية في المنطقة، هذه الأمور جميعها سوف تنعكس آثارها الأمنية على المنطقة بصورة واضحة.

شهدت السنوات الأخيرة انتقال العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين من المجالات التقليدية التاريخية إلى مجال نوعي وهو العلاقات السياسية والأمنية. ولم تصل العلاقات الأمنية بين الجانبين إلى شكلها النهائي بعد، لكن التحولات الدولية والإقليمية تمنح هذا التحول زخماً مستمراً.

وهو الأمر الذي يأتي متزامناً مع المراجعة الأمريكية لحجم التزاماتها الدفاعية والأمنية في إقليم الشرق الأوسط، بما في ذلك عدم التورط في حروب إقليمية جديدة، وتحجيم مستوى وجودها العسكري المباشر في المنطقة، لمصلحة التركيز على التهديد الصيني. سيترتب على هذا التوجه الأمريكي الجديد تداعيات مهمة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. أولها، مراجعة العلاقات الأمريكية-الإيرانية. وثانيها، تخفيض حجم الوجود العسكري الأمريكي داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛ وقد بدأ هذا التوجه في الربع الأول من عام 2021، وقد تأكد هذا التوجه في يونيو 2021، عندما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في 18 يونيو 2021 سحب المزيد من القوات العسكرية، وأنظمة الدفاع الجوي من المنطقة. هذا التوجه الأمريكي سوف يستتبعه بالتأكيد اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز قدراتها الدفاعية اعتماداً على مصادر أخرى، خاصة في ظل وجود تباين واضح بينها وبين الولايات المتحدة حول مستوى التهديدات الأمنية في المنطقة وطبيعتها (13).

وبالتوازي مع تصاعد السجال حول مستقبل الالتزامات الدفاعية والأمنية تجاه الإقليم، بدأت روسيا، ثم الصين، طرح مبادرات أمنية محددة تجاه الإقليم؛ حيث طرحت روسيا في يوليو 2019 إنشاء نظام أمني في منطقة الخليج، تلا ذلك طرح الصين في مارس 2021 مبادرتها لتحقيق الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وبصرف النظر عن طبيعة هذه المبادرات ومضمونها، ومدى توافقها مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي حول طبيعة مصادر التهديد في المنطقة، وطريقة التعامل مع هذه التهديدات، لكن هذه المبادرات تمثل في التحليل الأخير تعبيراً عن تفاعل الصين وروسيا كقوتين دوليتين مهمتين مع الشواغل الأمنية لدول المنطقة، وتقديم نفسها باعتبارهما قوى أمنية، صحيح أن أياً من الصين أو روسيا لم تصل بعد إلى طرح نفسها كمصدر لمظلة أمنية بديلة للولايات المتحدة الأمريكية، لكن النقطة المهمة التي تعكسها المبادرتان أنهما تقدمان أساساً للحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي وهذه القوى حول أمن منطقة الخليج العربي (14).

ومع أن المبادرة الصينية بدت نوعاً ما بعيدة عن التصور الخليجي لمصادر التهديد في المنطقة، وعلى رأسها السياسات الإيرانية في الإقليم، لكن تحولات مهمة قد تسهم في تكسير الفجوة بين دول الخليج والصين بشأن بعض عناصر المبادرة.

وأهم هذه التحولات هو بدء الحوار السعودي-الإيراني، الذي عُقدت منه خمس جولات حتى الآن (أربع جولات خلال عام 2021، وجولة خلال شهر أبريل 2022)؛ فنجاح هذا الحوار، قد يسهم بلا شك في تكسير الفجوة الخليجية-الإيرانية حول عدد من القضايا، على نحو قد يؤسس لتوافق خليجي-صيني مماثل بشأن موقع إيران ضمن المبادرة الصينية، خاصة أن المبادرة تقوم على فكرة دمج إيران في المنظومة الأمنية الإقليمية المقترحة (15).

وثمة بعض المؤشرات التي تدلّ على ارتقاء نوعي في العلاقات الأمنية الصينية الخليجية، ومن أبرزها إجراء مناورات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول المنطقة، وتوسيع نطاق صفقات بيع الأسلحة التقليدية أو الاستراتيجية مع دول الخليج، وتوسيع نطاق التبادلات العسكرية والدبلوماسية الدفاعية مع دول معينة (16).

وللتدليل على ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد زودت الصين السعودية ببعض المدفعيات والطائرات المسيرة، كما منحت بكين المملكة ترخيصاً لإنتاج طائرات مسيرة صينية محلياً.

كما أن الصين كانت قد أبرمت قبل ذلك أكثر من 15 اتفاقية شراكة مع دول في المنطقة، وتشارك في مهمات مكافحة القرصنة التي تديرها الأمم المتحدة في خليج عدن وبحر العرب (17).

ويوضح الباحثون أن البحرية الصينية تعمل على تحقيق وجودها في المحيط الهندي المتاخم للخليج العربي، من خلال إستراتيجية عقد اللؤلؤ التي تسمح لها ببناء شبكة من القواعد البحرية تمتد حتى الشرق الأوسط؛ الأمر الذي يثير قلق حكومة نيودلهي. وأن الصين تقترب من تحقيق حلم الصينيين ونهضة الأمة، حيث أشار الرئيس شي جين بينغ، عندما تولى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني إلى أن تصبح الصين قوة بحرية عالمية. من البحر الأصفر إلى خليج عدن، ومن البحار القريبة إلى البحار البعيدة بما يمكن أن ينظر إليها على أنها قوة بحرية عالمية.

وقد شهد الوجود الصيني في المحيط الهندي نموا مهما خلال العقود الأخيرة؛ بحيث أصبح التوسع الصيني في تلك المنطقة أمراً لا مفر منه، وبفضله تضاعفت المناورات البحرية والتعاون العسكري مع دول المنطقة. ويمثّل المحيط الهندي منطقة مصالح اقتصادية حيوية بالنسبة إلى الصين، إلا أن السياق الإستراتيجي غير ملائم بالنسبة إليها؛ فهناك مشكلات القرصنة، ووجود المنافسين/ الأعداء الإستراتيجيين (الهند، والولايات المتحدة). وتعمل بكين على التعامل مع هذا الواقع من خلال حرصها على الحفاظ على الوضع الراهن في ميزان القوى الإقليمي، وعلى استغلال كل فرصة تجعل من وجودها العسكري أو غير العسكري أمَراً أساسيا لا غنى عنه من جهة، وشرعياً في عيون الدول المتشاطئة من جهة ثانية.

والواقع أن وجود مصالح حيوية للصين في المحيط الهندي، مع وجود توترات هناك، يجبرها على تبني مواقف تصالحية متوازنة تجاه القوى المهيمنة في ذلك المحيط، منتظرة كل فرصة لفرض وجودها وتعزيز نفوذها. والمحيط الهندي، شأنه شأن أماكن أخرى كثيرة في العالم، يمثّل موطًنا للتناقضات العالمية للصين؛ التناقض بين مبادئ سياسة الصين الخارجية وقدراتها واحتياجاتها الإستراتيجية من جهة والتناقض بين طموحات الصين في السلطة الكونية والمبادئ الأخلاقية التي تدعو إليها من جهة أخرى.

وقد ركز الكتاب الأبيض الصادر عام 2015م بعنوان "الاستراتيجية العسكرية الصينية" على إيلاء الأمن الداخلي أولوية على حساب الأمن الخارجي. لكنه شدد في نفس الوقت على أهمية أمن الامدادات النفطية واعتبرها جزء من الأمن القومي الصيني.

ولأن القوات العسكرية الصينية فرضت وجودها في مناطق إستراتيجية مهمة؛ من البحر الأصفر والمحيط الهندي حتى خليج عدن حيث تملك بكين قاعدة بحرية في جيبوتي.

فإنه يمكن توقع أن يكون للصين في المدى المتوسط دور في تأمين امدادات الطاقة بالخليج العربي وخليج عمان.

> إلا أنه حتى الآن يلاحظ أن الصين لا ترغب في الحلول التام مكان الولايات المتّحدة بوصفها الجهة التي تضمن الأمن في المنطقة.

لكن نظراً إلى اعتماد الصين المفرط على الطاقة من الخليج وإلى طموحاتها العالمية، قد تضطرّ إلى تطوير دورها الأمني في الخليج على مدى العقود المقبلة. وعلى الجانب الآخر فربما تولد صلات دول الخليج مع الصين مزيد من المخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا على دول مجلس التعاون الخليجي المحافظة على توازنها الدقيق بين الولايات المتّحدة والصين بما يضمن الحفاظ على أمن الخليج (18).

•انعكاسات القمم الثلاث الصينية (السعودية، الخليجية، العربية) على شراكات دول المنطقة مع الولايات المتحدة.

من منظور تاريخي لم تكن الموازنة بين الولايات المتّحدة والصين مسألة أساسية للدول العربية لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي. بيد أنّ المنافسة المستمرة والمتصاعدة بين الولايات المتّحدة والصين وحضور الصين العالمي المتوسّع أرغم هذه الدول بشكل متزايد على اعتبارها مسألة مهمة (19).

وقد شهد التعاون بين الصين والدول الخليجية /العربية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تطوراً سريعاً وشاملًا في كافة المجالات؛ حيث أصبحت الدول الخليجية /العربية أهم موردي الطاقة وشركاء التعاون الاقتصادي والتجاري للصين، وهي توفر نصف الواردات الصينية من النفط الخام لزمن طويل. وتهتم الصين والدول العربية بالمنفعة المتبادلة والكسب المشترك في التعاون بينها، وتعمل على تعزيز تسهيل التجارة والاستثمار، الأمر الذي ساهم في زيادة حجم الاستثمار المتبادل والتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين بأضعاف.

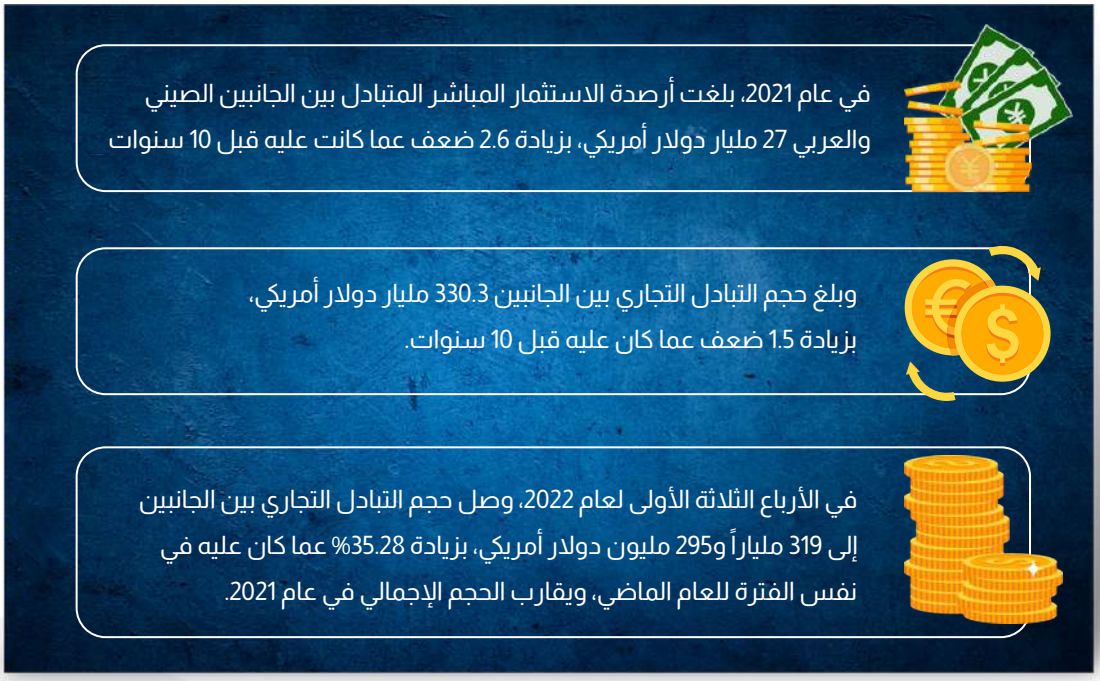

وفي عام 2021، استوردت الصين 264 مليون طن من النفط الخام من الدول العربية، وذلك يعادل 51.47% من إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام في نفس الفترة (20).

وبالنسبة إلى الصين تشكّل الولايات المتحدة موضوعًا شائكًا، حيث إن الشرط المسبق للنمو الاقتصادي المتواصل وللتجارة والاستثمار أيضًا هو البيئة السلمية في المنطقة. ويستلزم ذلك الاستقرار في منطقة الخليج والمنطقة العربية ككل، وحتى اليوم اقتصر النفوذ الصيني في المنطقة بشكل كبير على الاقتصاد؛ ولكن تنامي التجارة والاستثمار يرفع أيضًا من مكانة بكين الجغرافية السياسية وتزيد احتياجات الصين الهائلة من الطاقة من أهمية المنطقة بالنسبة للاقتصاد الصيني؛ وعليه فإنه قد يصعب عليها الوقوف مكتوفة اليدين إذا هدّد انعدام الأمن حصولها على هذه الموارد.

وفي الوقت عينه

تعتبر بلدان المنطقة أن نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية والخليجية على وجه الخصوص يعتريه تراجعًا ملحوظاً، ومن ثم فقد برزت المخاوف في المنطقة بشأن قدرة واشنطن على البقاء حليفًا أو شريكًا أمنيًا. وتحرّك الشكوك المتزايدة في التزام واشنطن الأمني اهتمام الدول الخليجية/العربية بتوسيع نطاق شراكتها مع الصين (21).

ويبدو الموقف الأمريكي من الشراكة الصينية (السعودية، الخليجية، العربية) ما زال مربكاً، فالإدارة الأمريكية تدرك أنّ الصين تحاول توسيع نفوذها في جميع أنحاء العالم، لكن الطريقة التي تسير بها حول هذا الأمر تهدد النظام الدولي الذي تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها الحفاظ عليه (22).

وفي هذا الإطار فثمة العديد من المؤشرات منذ بدايات عام 2022م، تعزز اتجاه العالم فعلياً نحو نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، بعد أن استمر على نظامه القديم لعقود، في ظل مساعٍ أمريكية حثيثة لتعزيز نظام دولي أحادي القطب يتمحور حولها وحلفائها في الغرب. جاء هذا المسار الجديد بفضل التحولات الكبرى في موازين القوى الاقتصادية وكذلك في ظل الوقائع وتطورات المستجدات العالمية، وفي مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية التي ساهمت بشكل كبير على ترتيب العلاقات الدولية من جديد، واستفادت بعض الدول الكبرى من الأزمة مثل الصين، بأن تُظهر تأثيرها على اقتصادات الدول واستغلال الفراغات التي تركتها واشنطن لا سيّما في المنطقة الخليجية والعربية (23).

لكن على الجانب الآخر تذهب عدد من التحليلات إلى أن طبيعة التنافس الأمريكي الصيني يأخذ طابعاً خاصاً، حيث إن التبادل التجاري بين الطرفين يبلغ 750 مليار دولار سنوياً، وهناك نحو 250 ألف طالب صيني يدرسون في الجامعات الأمريكية. وربما هذا ما يعزو بالبعض إلى وصف العلاقات الصينية الأمريكية بأنها ليست عداوة أو حرب بين طرفين ولكنها تنافس في إطار تعاوني.

وفي ظل هذا الإطار يسمح للقوى الأخرى في العالم أن تُنشِئ وتقيم علاقات ممتدة مع الجانب الصيني، فمثلًا بريطانيا ورغم أنها الحليف الأول للولايات المتحدة لكن تجارتها السنوية مع الصين تقدر بنحو 100 مليار دولار أو أكثر قليلًا، وتمثل الصين الشريك الأول لبريطانيا.

وبالتالي لا ضير على العالم العربي أن يقدم على تعزيز علاقاته الاستراتيجية مع الصين في شتى المجالات؛ كما يستدل من الوثائق الصادرة مؤخراً عن القمم الخليجية/العربية مع الصين والتي استضافتها الرياض.

وعلى الجانب الآخر الآن فقد لوحظ تغير بعض التوجهات الاستراتيجية لدول مهمة مجاورة للصين كاليابان، والتي كانت حمايتها من بعد الحرب العالمية الثانية منوطة بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن في ظل المعطيات الدولية الحالية وبالنظر إلى التحديات القائمة، أعلنت اليابان عن موقف استراتيجي مهم جداً على مستوى منطقة آسيا كلها، وهو أنها ستعزز من قواتها العسكرية، وتضاعف ميزانية الجيش لديها، وفي نفس الوقت تأخذ مقود القيادة في الموضوع الأمني خصوصاً فيما يتعلق بالتحديات المحيطة بها سواء من كوريا الشمالية أو من الصين نفسها.

وهناك تنافس بالطبع في إطار منظومة الأمن الآسيوي بين مجموعة من الدول خلاف اليابان والصين، ولدى هذه الدول قلق كبير من امتداد الدور الصيني وامتداد القدرات الصينية

لأنها تتنازع على مناطق جيوبوليتيكية، ويشمل ذلك فيتنام وتايلاند والفلبين، وكل مجموعة الأسيان تعاني من هذ المشكلة بجانب دخول أستراليا أخيراً في تحالف جديد مع الولايات المتحدة بإبرامها صفقة غواصات ضخمة.

ويعكس ذلك في مجمله الهواجس الاستراتيجية القديمة التي لا تزال تلعب دوراً ملموساً في رسم السياسات، ومن ثم يبرز تساؤل مفاده: هل هذه المخاوف ستؤدي إلى تكتل معادي للصين داخل آسيا؟ أمر يستدعي تحرك الصين بحذر، لكن المؤكد أن واحدة من خصائص العصر الحالي هو أن الدول المتوسطة سيصبح لها دوراً متزايداً في النظام الدولي؛ بمعنى أننا نتحرك تدريجياً من نظام أحادي القطب إلى نظام متعدد الأقطاب، ومعنى هذا أن الدول المتوسطة سواء في الإطار الآسيوي أو في الإطار العربي الشرق أوسطي، من المتوقع أن يصبح لها دور كبير مطلوب؛ لأن الدول الكبرى تنسحب من مساحات مؤثرة، وهذا يعود بنا إلى الوضع في الشرق الأوسط، حيث إيران المتطلعة إلى أن تلعب دوراً أكبر بالمنطقة، ما يثير نوعاً من القلق من امتداد الدور الإيراني ومن ثم التدخلات الإيرانية والذي يستوجب احتواءه.

يتزايد القلق بشأن مدى تأثير الاتفاق الاستراتيجي الصيني الإيراني على تهرب إيران من الضغوط الموجهة إليها، أم يمكن اعتباره وسيلة من شأنها مساعدة الصين لمنطقة الخليج على أن تصل إلى توازن حقيقي

فضلًا عن أن الصراعات الآسيوية في منطقة بحر الصين من شأنها أن يكون لها تداعيات ليس بالضرورة نمطية عسكرية.

لكن وفي المجمل، من الواضح أن منطقة الخليج ستعود منطقة تقاطع مصالح أمريكية صينية. ففيما شدد الرئيس الأمريكي بايدن على أن واشنطن لن تترك فراغا في الشرق الأوسط تملأه الصين. أكد جون كيربي منسق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأمريكي إن البيت الأبيض لا يزال "يركز على مصالحنا المتعلقة بالأمن القومي وشراكاتنا في الشرق الأوسط"، وأكد أن الشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية "مستمرة"، على الرغم من الخلاف بشأن إنتاج النفط.

وذكر أن "الأمر متروك للرياض وبكين لاتخاذ القرارات الخاصة بشأن علاقاتهما الثنائية"، وقال: "الدول ذات السيادة لها كل الحق في إجراء علاقات ثنائية تراها مناسبة، ونحن لا نطلب من الدول الاختيار بين الولايات المتحدة والصين".

ويبدو أن الخطاب الذي تقدمه إدارة بايدن في علاقتها التنافسية مع الصين يقوم على أنه من الممكن إدارة التنافس بطريقة غير عدائية. لكن ذلك ليس سهلا بالتأكيد.

ومن الواضح أن الخيار الصيني لدول الخليج لم يعد ترفاً، فالصين المستهلك الأول للنفط الخليجي بعد الاكتفاء الذاتي الأمريكي. وبالتالي فالمصالح هي التي ستفرض طبيعة الشراكات الدولية للدول الخليجية.

•تأثير الصين على مجريات التحديات الأمنية والجيوسياسية بالمنطقة.

شهدت العلاقات الصينية-الإيرانية تطورات متسارعة خلال السنوات الأخيرة، تُوجت بتوقيع الطرفين في مارس 2021 اتفاق التعاون الشامل لمدة 25 عاماً.

وليس من المتوقع أن تتراجع الصين عن هذا الاتفاق، كما ليس من المتوقع أن تُحجِم من علاقاتها بإيران، لكن سيظل هذا الملف أحد الملفات الأساسية في علاقات الطرفين، لحين وضوح مستقبل الاتفاق النووي، وتداعياته على مسار العلاقات الإيرانية-الأمريكية، وما إذا كان سينعكس ذلك على مسار العلاقات الصينية-الإيرانية ومستواها (24).

ومع أن الرؤية الصينية لإيران تندرج ضمن رؤية الصين لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والتي لا تزال تؤسس على مبادئ التعايش السلمي التي أعلنتها الصين قبل عقود مضت

فإن سياسة الصين تجاه إيران تأثرت بثلاثة عوامل هي (25):.

طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية

وسياسة الولايات المتحدة تجاه إيران

الفرص التي استطاعت الصين من خلالها تطوير علاقاتها مع إيران وعلى نحو خاص خلال مرحلة فرض العقوبات الأممية جراء برامجها النووية

ومن ناحية أخرى، تذهب بعض التحليلات إلى أن العلاقة ما بين الصين وإيران ليست بعيدة الشبه عن العلاقة ما بين روسيا وإيران؛ باعتبار أن إيران والصين يشتركون في الموقف على الأقل اللفظي العدائي للولايات المتحدة الأمريكية والاستكبار الغربي وما كان يدعيه النظام الإيراني

فهي من جانب تعد أكبر مستورد للطاقة من المنطقة بما في ذلك إيران.وهي بنفس الوقت أكبر دولة بحاجة إلى أن تدخل إلى أسواق جديدة لديها القدرة على استهلاك إنتاجها المتزايد والذي تحاول الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة أن تمنعها من الحصول على الاستفادة منه.

والتعاون الاقتصادي الإيراني الصيني حالياً لا يزيد على 3 بالمئة من الإنتاج الصيني، وبالتالي هو ليس ذا قيمة كبيرة.

أيضاً الصين اليوم عززت علاقاتها بالعديد من الاتفاقيات الهائلة التي عقدتها مع الدول العربية والخليجية لا سيما السعودية، ما يستدل عليه كذلك من حجم الاتفاقيات التي تمت عندما زار سمو الأمير محمد بن سلمان الصين؛ ما يشير إلى أنه ثمة مجموعة من الاتفاقيات الكبيرة التي أدت إلى أن تتعزز العلاقات وتمهد الطريق إلى الانفتاح الصيني على دول الخليج.

وفي الوقت الحالي التعاون بين الصين والدول العربية حصته أهم أو أكبر من التعاون الصيني الإيراني وخصوصاً في مجال التجارة والاقتصاد نظراً للعقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة

لأنه يعني أنه كلما تحسن المستوى المعيشي للشعب الإيراني وكلما تحسن الاقتصاد الإيراني، فإن هذا من شأنه تحقيق نوع من الاستقرار في الوضع الداخلي في إيران، ومن ثم تتهيأ الفرصة أكثر لإمكانية قيام الصين بأعمال الوساطة بينها وبين الدول الخليجية بما فيها المملكة العربية السعودية. والآن الصين لديها المزيد من الثقة للمشاركة في شؤون الشرق الأوسط أو شؤون الخليج، كما أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج نفسها لمست رغبة الصين في المشاركة الفعالة في استقرار الشرق الأوسط.

لكن وعلى الرغم من تشجيعها لمقاربة متعددة الأطراف، ما تزال الصين تحتفظ بتفضيلها لقيادة أمريكية في ضمان أمن الخليج (26). بيد أنّ أيّ اتّفاق لا يعالج النشاطات الإقليمية التي تقوم بها إيران والتي تزعزع الاستقرار بالمنطقة قد تؤثر على علاقة الصين بالمملكة ودول الخليج (27).

وفيما يتعلق بإمكانية أن تمارس الصين نوعاً من الضغط على إيران فيما يخص حثها على بناء علاقات جيدة مع جيرانها أو على الأقل عدم التدخل في شؤونهم، فإن وجهة النظر الصينية تنطلق من أن الصين ليس من عادتها فرض ضغوط على أي طرف، ولكن لديها أسلوبها الخاص. فمثلًا عندما كان هناك مشاكل بين الصين واليابان وبين الصين وكوريا الجنوبية، فقد كان للصين أسلوب خاص يعتمد على إقناع الدول المعنية أو ما يسمى بالشركاء المعنيين، أما بالنسبة لإيران؛ فثمة علاقات إيرانية روسية أقوى بالفعل من العلاقات الإيرانية الصينية، ولكن في الحقيقة بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية لمسنا نوعاً من التغيير في العلاقات الروسية الإيرانية

ففي السابق حصلت إيران على دعم من الجانب الروسي؛ لكن في ظل الأزمة الأوكرانية تغير حجم هذا الدعم. ويمهد هذا لدخول الصين في اتجاه تعزيز علاقاتها مع إيران لا سيما في ظل الاتفاقية الموقعة بين الجانبين لمدة 25 سنة، ما يؤهل الصين مستقبلًا للعب دور الوساطة بين إيران ودول الخليج.

وفي وجه النزاعات والصراعات المتشابكة والمعقدة في المنطقة، تلعب الصين دورها كدولة مسؤولة كبيرة، وتطبق بجدية المفهوم الجديد للأمن المشترك والمتكامل والتعاوني والمستدام، وتعمل على تعزيز التواصل والتنسيق مع الدول العربية، بغية تضافر الجهود للدفع بإيجاد حل سياسي للقضايا الحيوية. فبالنسبة للقضية الفلسطينية تعتبرها الصين قضية جذرية للشرق الأوسط لأهميتها في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة. كما ظلت الصين تلعب دوراً إيجابياً وبناءً لإيجاد حل ملائم للمسألة السورية.

وتدعم الصين بثبات الاستقلال الاستراتيجي والتضامن وتقوية الذات للدول العربية في وجه ما يسمى بفراغ السلطة في الشرق الأوسط الذي قامت بعض الدول بتضخيمه (28).

وأول هذه المبادرات ما يتعلق بدفع النمو الاقتصادي، كما أن هناك المبادرة المتعلقة بالحفاظ على أمن الغذاء، وأيضاً تلك المتعلقة بالصحة وكذلك أمن الطاقة، فضلًا عن أن هناك تحديات عالمية تفرض التعاون المشترك في مجال الحفاظ على الأمن والسلامة والاستقرار وخصوصاً فيما يتعلق بالأمن في منطقة الخليج وأيضاً في الشرق الأوسط، وتولي الصين في الحقيقة هذه القضايا أهمية كبيرة، وهو ما تجلى في موقف الصين مثلًا من قضية الجزر الثلاث للإمارات العربية المتحدة، وهو الأمر الذي أثار غضب الجانب الإيراني.

وإجمالًا تحرص الصين على أن تحقق التوازن بين دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية وإيران، وكذلك التوازن بين إسرائيل والدول العربية وموقفها من القضية الفلسطينية، وإن كان الواقع يشير إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك توزان مطلق.

. وبالإضافة إلى ذلك، هناك رغبة من جانب الصين لتعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية والعربية ليس فقط في المجال الاقتصادي والتجاري، بل في مختلف الجوانب. وهي تسعى في هذا الإطار إلى علاقات متعددة الأطراف مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص على أن تكون العلاقات الأمريكية العربية أو الأمريكية الخليجية هي علاقات حصرية فقط؛ ولكن الصين تسعى إلى تنمية علاقاتها المتبادلة بأسلوب مختلف عن الأسلوب الأمريكي.

•التنافس الصيني الأمريكي على أفريقيا وتأثيره على منطقة الخليج والشرق الأوسط.

في الواقع فإن تاريخ الوجود الأمريكي في أفريقيا أقدم من تاريخ الوجود الصيني. والحديث هنا عن وجود تعاون استراتيجي بين الصين وأفريقيا؛ فمع وجود علاقات صينية افريقية قبل 2000 سنة أو 2500 سنة، لكن في الحقيقة فإن وضع استراتيجية كاملة لتوسيع النفوذ الصيني في القارة الإفريقية أو حتى الشرق الأوسط يبقى أمراً جديداً على السياسة الصينية بعكس أمريكا؛ لكن ما تتميز به الرؤية الصينية أنها تنطلق من عدم التدخل في شؤون الآخرين، كما أن الرؤية الصينية تهتم بتنمية إفريقيا من خلال تقديم مساعدات أو قروض بدون فوائد للدول الأفريقية أو مبادرات الحزام وطريقه.

وقد كان الرئيس الأمريكي "جو بايدن" واضحاً عندما زار السعودية صيف 2022م، فقد قال إن الولايات المتحدة لا تنوي الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط وترك فراغ تحتله الصين أو روسيا أو إيران. وللصين طبعاً منزلة خاصة بين تلك الدول المنافسة للولايات المتحدة، فهي الأقوى اقتصادياً بفارق كبير، والاقتصاد الصيني هو ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي (30).

ومع أن الأمر من وجهة النظر الصينية يركز على أنه لا وجود للمنافسة مع الولايات المتحدة على أفريقيا لا سيما وأنه أيضاً ثمة خطة لروسيا لتقوية العلاقات مع الدول الأفريقية، كما أن الأمر هام لدول أخرى كاليابان وكوريا الجنوبية؛ لكن الواقع يشير إلى أن هناك تنافساً شرساً للغاية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا والعالم ككل. وقد كانت الصين إلى وقت قريب ربما إلى عام 1981م في حالة عداء مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص انطلاقاً من أنها دولة شيوعية، ولديها فكر حتى وإن كان مناقضاً للاتحاد السوفييتي، إلا أن النهج الماوي الذي كان سائداً في الصين كان في الحقيقة غير مقبول نهائياً من الغرب الذي يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان ويرفض أسلوب الحزب الواحد الذي يقود الصين إلى اليوم وهو الحزب الشيوعي. وفيما بعد تبنت الصين اقتصاد السوق الحر نسبياً ضمن الضوابط الاشتراكية وانفتحت على العالم الخارجي وسعت لبناء قوة اقتصادية عالمية. وهذا جعل الغرب يشعر بالهجمة الصينية الاقتصادية، ومن ثم فقد بدأ اتخاذ التدابير للتصدي لهذه الهجمة الصينية سواء في المنطقة العربية أو في أفريقيا أو أي مكان آخر.

ويرجح بعض المحللين أن التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يظل في حالات التنافس ولم يصل إلى حد الصراع. والصين حريصة أن لا يصل إلى الصراع؛ لأن الصين تعرف بأن السوق الأمريكي هو سوق هام بالنسبة لها.

وهناك أساليب يتم تطويرها باستمرار للتفاهم وتحديد مناطق الاختلاف والحرص على عدم الصدام المباشر، رغم وجود أمور خلافية بين الجانبين الصيني والأمريكي فيما يخص مسألة تايوان وقضايا حقوق الإنسان والقيود التجارية؛ نظراً لأن الميزان التجاري لصالح الصين بشكل كاسح؛ فالواردات الصينية لا تعادل إلا ما يوازي 20 بالمائة من الواردات الأمريكية.

والملاحظ أنه وفي حين تغيب التراتبية الواضحة ازدادت أهمية أفريقيا والشرق الأوسط بالنسبة إلى الصين في السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى؛ ومع هذا فلم تصرح الصين علناً عن أنها تمتلك استراتيجية في أفريقيا والشرق الأوسط؛ وهو ما قد يُعزَى لرغبتها في تجنّب الخلافات في المنطقة وتداعياتها (31).

•المصادر والمراجع

(*) - استند التقرير إلى ندوة عقدها ملتقى أسبار عبر الإنترنت بعنوان "قراءة في نتائج القمم السعودية والخليجية والعربية مع الصين" بتاريخ 19 ديسمبر 2022.

- **المشاركون في الندوة:**
- •د. أنور ماجد عشقي - مدير مركز الشرق الأوسط للدراسات.
- •السفير د. محمد أنيس سالم - منسق مجموعة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المجلس المصري للشئون الخارجية.
- •د. عايد المناع – أكاديمي وباحث سياسي من الكويت.
- •أ. الهام لي - صحفي من الصين.
- •مدير الندوة: د. فهد العرابي الحارثي - رئيس ملتقى أسبار.

1. فريدة أحمد: الصين والعرب: ملامح نظام دولي جديد وتعاون استراتيجي أوسع، 11/12/2022م، متاح على الرابط الإلكتروني: HTTPS://SOUTH24.NET/NEWS/NEWS.PHP?NID=3077
2. أندرو سكوبيل وعليرظا نادر: الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر، مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2016م.
3. HTTPS://WWW.ALARABIYA.NET/SAUDI-TODAY/2022/12/08
4. فريدة أحمد: مصر سابق.
5. محمد فايز فرحات: العلاقات الصينية – الخليجية: من الاقتصاد إلى الأمن، ترينذز للبحوث والاستشارات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022م.
6. تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الجديد، وزارة الخارجية بجمهورية الصين الشعبية، ديسمبر 2021م، متاح على الرابط الإلكتروني:
HTTP://ARABIC.PEOPLEDAILY.COM.CN/N3/2022/1202/C31660-10179236.HTML 216
7. محمد فايز فرحات: العلاقات الصينية – الخليجية، مصدر سابق.
8. فريدة أحمد: الصين والعرب: مصر سابق.
9. سيتاو: الطاقة الجديدة والبنية التحتية نقاط نمو جديدة للتعاون الصيني العربي، 13/12/2022م، متاح على الرابط الإلكتروني:
HTTPS://WWW.SEETAO.COM/DETAILS/195059.HTML
10. المصدر السابق.
11. المصدر السابق

12. محمد فايز فرحات: العلاقات الصينية – الخليجية، مصدر سابق.
13. المصدر السابق.
14. المصدر السابق.
15. المصدر السابق.
16. أندرو سكوبيل وعليرظا نادر: الصين في الشرق الأوسط، مصدر سابق.
17. فريدة أحمد: الصين والعرب: مصدر سابق.
18. عادل عبدالغفار: مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي: بين الماضي والحاضر والمستقبل، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يونيو 2022م.
19. المصدر السابق.
20. تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الجديد: مصدر سابق.
21. أندرو سكوبيل وعليرظا نادر: الصين في الشرق الأوسط، مصدر سابق.
22. فريدة أحمد: الصين والعرب: مصر سابق.
23. المصدر السابق.
24- محمد فايز فرحات: العلاقات الصينية – الخليجية، مصدر سابق.
25. أشرف محمد كشك: الاستراتيجية الصينية تجاه إيران ودول الخليج معضلة تحقيق التوزان بين المصالح والمبادئ، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، العدد (106).
26. جيمز دورسي: أمن الخليج: الصين تتأقلم مع المظلة الأمريكية، 14/1/2020م، متاح على الرابط الإلكتروني:
HTTPS://ORIENTXXI.INFO/MAGAZINE/ARTICLE3555
27-. عادل عبدالغفار: مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق.
28. تقرير عن التعاون الصيني العربي في العصر الجديد: مصدر سابق.
29. عادل عبدالغفار: مسار العلاقات الصينية ومجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق.
30. رافد جبوري: كيف تنظر الولايات المتحدة إلى زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للسعودية؟، 9/12/2022م، متاح على الرابط الإلكتروني:
HTTPS://WWW.BBC.COM/ARABIC/WORLD-63919216
31. أندرو سكوبيل وعليرظا نادر: الصين في الشرق الأوسط، مصدر سابق.

ملتقى أسبار

إحدى مبادرات مركز أسبار

@MultaqaAsbar

https://cutt.us/U0nnC

@Multaqa_Asbar

00966114624229

www.asbar.com